تعارض القواعد العربية بالنصوص القرآنية

الدكتور أ.ص.م طريق الإسلام☆

يجب أن يكون القرآن الكريم هو المصدر الأول لكل تقعيد أوتقنين سواء أكانت هذه القوانين والضوابط دينية، أو علمية، أو اجتماعية، أو لغوية أو غيرها، فهو دستورنا الخالد الذى وضعه ربنا الأول والآخر سبحانه وتعالى. والقوانين الأخرى وضعية من صنع البشر. وهناك فرق شاسع بين ما وضعه الخالق وما وضعه المخلوق. فإذا كان القرآن العظيم معجزة بالغة من جميع النواحي وخاصة من ناحية لغوية فكان المفروض أن يكون المصدر الرئيس والأول لقواعد اللغة العربية. ولكن مع الأسف الشديد كان موقف النحويين –رضي الله عنهم وأرضاهم جميعًا– من النصوص القرآنية أحيانا موقفا معارضا. فخالفوه فاستشهدوا واحتجوا بلغات العرب وتركوا لغة القرآن. ولا ننكر أن علماء اللغة كانوا متشدّدين في أخذ اللغة بالدقة من قبائل البادية مثل قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض الطيء الذين لم تفسد ألسنتهم بالحضارة الأخرى.[١] ولكنهم جعلوا لغات هذه القبائل مقياسا حاسما لا ستقراء القواعد العربية، حتى إذا رأوا أي تناقص بين القاعدة التي وضعوها وبين النص القرآني يأوّلون النص القرآني أو يلجاؤون إلى التقدير أو يصفونه ضرورة أو شاذا.

في عصر التدوين كان النحاة يتقيدون اعتمادا على ما يسمعونه من فم عربي في البادية ولو كان صبيا، فاهتمامهم بلغة البادية كان أكبر بكثير من اهتمامهم بلغة القرآن العظيم ومن نصوصه. ولا شك أن القرآن الكريم جمع لغة العرب وهو يمتاز بفصاحته وبلاغته، وقبل كل شيىء هو من عند الله سبحانه وتعالى، فلو جعلناه المصدر الوحيد أو على الأقل المصدر الرئيس للقواعد العربية نحوا وصرفا ومورفيما ودلالة لكانت القواعد ثابتة. ولكنهم أحيانا يلحّنون النصوص القرآنية لعدم خضوعها لما قيّدوه. وكان الحق أن تخضع القواعد العربية للقرآن العظيم ولن يخضع القرآن للقواعد. بيد أن الحقيقة عكس ذلك ولهذا تعجّب الفخر الرازي

☆ الأستاذ المساعد للجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، بنغلاديش.

إذ رأى اللغويين يؤيّدون مسألة نحوية استدلالا بالبيتين وأهملوا الآية القرآنية فقال: "والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن." [٢] وقد ظهرت هذه الحقيقة في قول الدكتور صبحي الصالح إذ قال: "إننا نجعل القرآن حكما على قواعد اللغة والنحو، ولا نجعل تلك القواعد حكما على القرآن، فما استمد النحاة قواعدهم إلا من القرآن بالدرجة الأولى، ثم من الحديث وكلام العرب بالدرجة الثانية". [٣]

كذلك القراءات القرآنية المشهورة أجدر وأمثل بكثير للتقعيد والتقنين من لغة العرب. فتصح قراءة القرآن الكريم على سبعة أوجه وكلها صحيحة دينيا ولغويا [٤] فكل هذه الأوجه ثبتت من الرسول ﷺ أولا بل من الله –عز وجل– إذ أن الرسول ﷺ كما قال أصدق القائلين: ((لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى)) [٥] ومع ذلك لم يعتمد النحاة عليها واعتمدوا على لغة العرب أحيانا كما نرى إن شاء الله بعد قليل.

ففي تقعيد اللغة العربية اعتمد هؤلاء اللغويون على لغة البدو قبل كل شيء، فإذا رأى هذه القاعدة تتعارض مع أية قرآنية فوصفوها لحنا، أو أوّلوها تأويلا، وكان المفروض أن يعتمدوا عند التقنين على النصوص القرآنية قبل كل شيء، ثم ينظروا إلى لغات العرب، فإذا وجدوها متفقة على القرآن العظيم فتكون لغاتهم مقبولة وإلا تكون مرفوضة، ولكن أحيانا عكس الأمر فبعد تقعيدهم قاعدة معتمدين على لغات العرب ووجدوا نصا قرآنيا يخالفه فوصفوا نص القرآن لحنا، مرفوضا، غير مقبول وغير ذلك، وطبعا هذه الأقوال لا يمكن قبولها أبدا في القرآن الحكيم. وإليكم بعض الظواهر من هذا القبيل على سبيل المثال لا على سبيل الحصر التي نرى موقف النحاة بأنهم أحيانا خالفوا الآيات القرآنية خاصة إذا كانت تتعارض بقواعدهم. كأن قواعدهم أجدر وأمثل لديهم من النصوص القرآنية، والأمثلة كالتالي:

أولًا : قوله عز وجل: ((وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا)) [٦]،

قوله عز وجل: ((ونجعلهم أئمة ونجعلهم وارثين)) [٧]، قوله عز وجل: ((وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون)) [٨] وغيرها آيات كثيرة تثبت أن تحقيق الهمزتين ثابتة بالنصوص القرآنية ومع ذلك ووصفوها باللحن إذ قال: "ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي (أئمة) بالتحقيق فيهما فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين ... ولكن التقاؤهما في كلمة واحدة غير عينين لحن" [٩] بحجة أنها لا تتفق مع القياس. ونقول متواضعين: هل هذا معقول ومقبول أن نترك النصوص القرآنية المحكمة ونعتمد على القياس الذي يعتمد على السماع فقط؟ أبدا. وجزا الله أبي حيان إذ لاحظ هذا الخطأ الفاحش فقال: "وكيف يكون ذلك لحنا وقد قرأبه رأس النحاة البصريين أبو عمرو، وقارئ مكة ابن كثير، وقارئ مدينة الرسول نافع" [١٠] ويقول الزمخشري عن هذا: "تحقيق الهمزتين قراءة مشهورة ... وأما التصريح بالياء يعني تغيير الهمزة الثانية بالياء فليس قراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة. ومن صرح بها فهو لاحن محرف." [١١] فقول الزمخشري إن دل على شيء فهو يدل على أن بغير تحقيق الهمزتين لعدم موافقته مع القرآن الكريم مرفوض. ونحن معه إذ نحن نريد أن القاعدة تخضع القرآن لا العكس. فنصحح قاعدة اللغويين ونقول: إن تحقيق الهمزتين وارد وصحيح في اللغة العربية، وهذا مقبول دون أي حرج.

ثانيا: قوله عز وجل: ((فإذا الأرض مدت) وقوله عز وجل: ((إذا السماء انشقت)) وهكذا في سورة الانفطار [١٢] والمرسلات [١٣] والانشقاق [١٤] آيات كثيرة فيها الاسم المرفوع بعد أداة الشرط وهي (إذا)، فإذا تعارض قولهم: "وجوب إضافة (إذا) الشرطية إلى جملة فعلية" بهذا النص القرآني إذ أن (إذا) الشرطية اضيفت إلى الاسم فلجئوا إلى التأويل لإزالة هذا الاصطدام. فإذا قلنا: الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطية هنا مبتدأ وطبعا هذا إعراب فطري سليم استشهادا بهذه الآيات الكريمة تؤيد القاعدة وتحل المشاكل بدون التأويل ولكن مشكلتهم أنهم يقيدون أولا مستندين إلى السماع ثم إذا رجعوا إلى القرآن

ووجدوا اختلافا عما قالوا، فلم يصحوا هذا القاعدة، وطبعا هذا كان وجيبها بل تمسكوا بها تمسكا شديدا وأولوا النصوص القرآنية تأويلا متكلفا، فقالوا عن هذه الآيات.

أ. أن عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط هو الفعل المحذوف المقدر قبله حينئذ يعرب الاسم المرفوع فاعلا لذلك الفعل المحذوف، هذا عند البصريين. (١٥) وقد فسره الفعل المذكور بعده، وعلى هذا الرأي تكون الجملة الفعلية المذكورة لامحل لها من الإعراب، لأنها جملة تفسيرية؛ ففي قوله تعالى ((فإذا السماء مدت)) تقديره فإذا مدت السماء مدت.

ب. إن الضمير المستتر في الفعل بعده هو الذي عمل الرفع في الاسم هذا عند الكوفيين، (١٦) فالتقدير فإذا هي السماء مدت. ويقول الدكتور أحمد مكي الأنصاري هو رأي ضعيف للغاية. (١٧)

ج. إن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط يعرب مبتدأ والجملة بعده خبر له وهي في موضع رفع. (١٨)

د. فهل نحتاج إلى مثل هذه التأويلات المصنوعة؟ أليست عشرات من الأساليب القرآنية السليمة تجدر لتكون دليلا لأن (إذا) الشرطية تضاف إلى الاسمية أيضا؟! أو ليس هذا أحسن وأجدر من قولهم: لا تضاف إذا الشرطية إلا إلى الجملة الفعلية ثم نؤولها هذه التأويلات؟

ثالثا: قوله عز وجل: ﴿ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه﴾ (١٩)، وقوله عز وجل: ﴿قالوا نؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه﴾ (٢٠)، وقوله عز وجل: ﴿ها أنتم هؤلاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله﴾ (٢١) ومثل هذه الآيات ٢٩ أية في القرآن العظيم (٢٢) كلها تدل علي أن الفعل المضارع المثبت المسبرق بواو الحال وغير المقترن بـــ (قد) يصح أن يقع حالا. فـــ (يشهد) في الآية الأولى حال من فاعل (يعجبك)، أو من ضمير (قوله)؛ و (يكفرون) في الآية الثانية حال من ضمير (قالوا)؛ و (تحبون) في الآية الثالثة حال أيضا من ضمير (أنتم) ولكن اللغويين أوّلوا هذه الآيات كلها

إذ رأوا أنها تخالف قاعدتهم، وهي: "أن الفعل المضارع المثبت المسبوق بالواو الحالية وغير مقترن بـ (قد) لا يصح أن يقع حالا إلا بإضمار المبتدأ، فيكون الجملة الاسمية موضع الحال. [٢٣] فإذا كانت هذه الآيات لاتوافق أصول قاعدتهم أوّلوا إياها، وقالوا: إن هذه الجمل كلها في موضع الحال على إضمار مبتدأ. ونرى هذا غير جدوى، بل إذا قعدنا "إن الفعل المضارع المثبت المسبوق بواو الحال وغير المقترن بـ(قد) يصح أن يقع حالا" مستندين على هذه الآيات كلها فوصلنا إلى أقرب صواب دون هذا التكلف.

رابعا: قوله تعالى: ((إن نظن إلا ظنا)) [٢٤] يدل على جواز التفريغ في المفعول المطلق المؤكد، ولكن إذا خالفت قاعدتهم وهي "لا يجوز التفريغ في المفعول المطلق المؤكد" [٢٥] فأولوها بأقوال مختلفة مثلا:

أ. يكون في الكلام حذف نعت المصدر تقديره إن نظن إلا ظنا ضعيفا، فيصير المصدر المختص مؤكدا [٢٦].

ب. أصل الكلام نظن ظنا، فمعناه إثبات الظن فحسب. [٢٧]

ج. وقد تأول ذلك بعضهم على وضع "إلا" في غير موضعها، وقال تقديره: إن نحن إلا نظن ظنا [٢٨]، هذا عند المبرد [٢٩].

د. يكون معنى "نظن" نعتقد ويكون ظنا مفعولا به [٣٠].

ه. فيه حذف إن واسمها، وتقديره: إن نظن إلا أنكم تظنون ظنا [٣١].

فلماذا هذه التأويلات المتعسفة؟! إذ ورد أسلوب التفريغ في المفعول المطلق المؤكد في القرآن الكريم وهو مصدر رئيس لكل التقعيد.

خامسا: قوله تعالى: ((واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)) [٣٢] عطفت الأرحام على الضمير المخفوض وهو "هاء" بدون إعادة الخافض، وقوله تعالى: ((الراسخون في العلم من هم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة)) [٣٣] فعطفت المقيمين علي الضمير المخفوض "كاف" إليك بدون إعادة الخافض وقوله تعالى أيضا: ((وجعلنا فيها لكم معايش ومن لستم له رازقين)) [٣٤] عطف "من" على الضمير المخفوض وهو "كم" بدون إعادة

الخافض. هذه الآيات كلها تتعارض مع قاعدتهم : "لايجوز على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض"[٣٥] فهل نتمسك قاعدتهم ونترك القرآن الكريم! أبدًا، بل نقول متواضعين: صححوا قاعدتكم حتى تتمشى مع النصوص القرآنية وتكون هذه القاعدة مقبولا عقليا ودينيا.

سادسا: قوله تعالى: ((إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون))[٣٦]، فـ((الصابئون)) مرفوع، وهو يدل على جواز عطف بالرفع على موضع اسم "إن" قبل استكمال الخبر يعني "الصابئون" عطفت على محل "الذين آمنوا" قبل دخول "إن" عليها؛ وهذا جائز وبناء على هذا قرأ ابن عباس وعبد الوارث عن أبى عمرو رفع "ملائكتُه"[٣٧] في قوله تعالى: ((إن الله وملائكته يصلون على النبي))[٣٨].

ولكن اللغويين قالوا: "لا يجوز العطف بالرفع على موضع اسم إن قبل تمام الخبر.[٣٩] وحاولوا أن يقدموا أعاريب كثيرة[٤٠] لإثبات قاعدتهم ولكنهم لو قالوا ما قلنا" جواز عطف بالرفع على موضع اسم "إن" قبل استكمال الخبر لم نكن مضطرين إلى مثل هذه التأويلات المتعسفة.

سابعا: قوله تعالى: ((ضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا إلا بحبل من الله))[٤١] وقوله تعالى: ((ومن يولهم دبره إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة))[٤٢] وقوله تعالى: ((وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين))[٤٣] هذه الآيات كلها تدل على جواز الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب، ولكن النحاة قالوا: "لا يقع الاستثناء المفرغ في كلام الموجب".[٤٤] ولهذا أولوا هذه الآيات بقولهم: مما يتناوله شبه النفي فتقدير الآية الأولى "لا يعتزون ولا يأمنون إلا بعهد"، والآية الثانية "لا يوّل أحد دبره إلا متحرفا لقتال" والآية الثالثة "إنها لا تخف ولا تسهل إلا على الخاشعين".[٤٥]

ثامنا: قوله تعالى: ((وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها))[٤٦] وقوله تعالى: ((وسع ربي كل شيء علما))[٤٧] وقوله تعالى: ((وحشرنا عليهم كل شيء

قبلا))[٤٨] وقوله تعالى: ((وخلق كل شيء))[٤٩]

وقوله تعالى: ((وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر))[٥٠] هذه الآيات كلها تدل على جواز وقوع كل المضافة للنكرة مفعولا به دون ضعف.

ولكن قاعدتهم "يمتنع وقوع (كل) المضافة للنكرة مفعولا به"[٥١] تصطدم بهذه الآيات.

تاسعا: قوله عز وجل: ((وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد))[٥٢] يدل على أن اسم الفاعل النكرة يعمل النصب فيما بعده ولو كان بمعني الماضي.

هذه الآية تتعارض بقاعدتهم "لايجوز إعمال اسم الفاعل النكرة إذا دل على المضي"[٥٣] ولهذا أولوا هذه الآية كما قال أبو حيان: حكاية حال ماضية.[٥٤]

عاشرا: قوله تعالى: ((أو جاء وكم حصرت صدورهم))[٥٥] وقوله تعالى: ((الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا لو أطاعونا ما قتلوا))[٥٦] ((وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم))[٥٧] كلها تدل مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماض غير مسبوق بـ(قد) ففي الآية الأولى "حصرت" حال تقديره حصرت صدورهم،[٥٨] والآية الثانية "قعدوا" حال تقديره "وهم قاعدون" والآية الثالثة "خلق" حال وتقديره "هو خالق إياهم".

هذه القاعدة قولهم: لا يجوز مجيء الحال جمل فعلية فعلها ماض غير مسبوق بـ(قد).[٥٩]

ونقول أخيرا مازالت أبواب الاجتهاد والتصحيح والتنقيد في القواعد العربية مفتوحة حتى اليوم، وخاصة إذا رأيناها متعارضة بالآيات القرآنية فلابد أن نصحها على ضوء هذه الآيات القرآنية حتى تخلو القواعد العربية من التأويلات المصطنعة المتعسفة وتكون القواعد ثابتة مقبولة.

المراجع والتعليقات:

١. الرافعي، مصطفى صادق، تاريخ اداب العرب،دار الكتاب العربي، ببيروت ١٣٩٤هـ، ط/٤،صـ١/ ٣٣٠

٢. الفخر الرازي، تفسير مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط/٢،٩/ ١٦٤

٣. د. صبحي صالح، مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين ببيروت، ط/١٧، ١٩٨٨م صـ٢٥٨

٤. نصرص السنة قد تواترت بأحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف، منها عن أبي بن كعب رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم– كان عند أضاة وهي غدير بني غفار، قال فأتاه جبريل علي السلام فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال أسأل معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق على ذلك، ثم أتاه الثانية فقال إن الله يأمرك أن تقريء أمتك القرآن على ثلاثة أحرف فقال: أسأل معافاته، مغفرته، وإن أمتى لا تطيق على ذلك، ثم جاء ه الرابعة فقال إن الله يأمرك أن تقريء أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قراء وا عليه فقد أصابوا،" مسلم، صحيح مسلم، دار الدعوة ودار السحون، ط/٢، ١٤١٣هـ، ١/ ٥٦٢–٦٣

٥، (موسوعة السنة المجلد الرابع) رقم الحديث ٢٧٤ من كتاب صلاة المسافرين وقصرها.

٥. النجم ٣

٦. حم سجدة ٢٤

٧. القصص ٥

٨. القصص ٤١

٩. ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الهدى للطباعة والنشر ببيروت، ط/٢،٣/ ١٤٣

١٠. أبو حيان، البحر المحيط، دار الكتب العلمية ببيروت، ط/١، ١٤٢٣هـ، ٥/ ١٧.

١١. الزمخشري، الكشاف، دار الفكر، ط/١، ١٤٠٣هـ، ٢/ ١٧٧

١٢. الآيات ١،٢،٣،٤

١٣. الآيات ١،٢،٣،٥،٦،٧،٨

١٤. الآيات ٨،٩،١٠،١١

١٥. الآيتان ١،٣

١٦. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين الكوفيين، دار الفكر، المسألة الخامسة والثمانين صـ٢/ ٢٦

١٧. المرجع السابق، ص٢/ ٦١٥–٦١٦،

١٨. الدكتور أحمد مكي الأنصاري، نظرية النحو القرآني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٤٠٥هـ، ص٦١

١٩ ابن الأنباري، ص٢/ ٦٢٠.

٢٠. البقرة ٢٠٤

٢١. البقرة ٩١

٢٢. العمران ١١٥

٢٣. البقرة ٤٢،٢٧٢، آلعمران ١٤٢،١٧١، النساء ٢٧، المائدة ٥٤، الأنعام ٦١،٧١، يونس ٢٧، يوسف٦، بني إسرائيل٥٢، الكهف٤٩، الأنبياء ٢٠٣، الحج ٢٥، الفرقان ٢٢،٦٩، القصص ٥،٤٢، العنكبوت٢٩، الأحزاب ١٣، سبأ٦، الصفات١٢، الشورى ٢٤، محمد ٢٥، ق٢٦، المجادلة ١

٢٤. خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو، دار إحياء الكتب العربية، ١/٣٩٢، وعباس حسن، حاشية على النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط/٣،٢/٣٧٢.

٢٥. الجاثية ٤٢

٢٦. الدكتور عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد بالرياض، ط/١،١٤٠٤هـ، صـ١/٩٣

٢٧. الأنصاري ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله، دار الفكر ببيروت، ط/٥/١٩٧٩م، ص٣٨٨

٢٨. الزمخشري، ص٣/٣١٣-٣١٤

٢٩. أبو حيان الأندلسي، ص٨/٥١.

٣٠. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ١٤٠٥هـ، ص١٦/١٧٧.

٣١. أبو حيان الأندلسي، ٥١.

٣٢. المرجع السابق، ٨/٥٢.

٣٣. النساء: ١.

٣٤. النساء، ١٦٢.

٣٥. الحجر، ٢٠.

٣٦. ابن أبى الربيع الأشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، دار الغرب الإسلامي، ببيروت، ط/١،١٤٠٧هـ، ص٣٤٥، و ابن يعيش النحوي، شرح المفصل، أعلام الكتب ببيروت، ص٣/٧٧.

٣٧. المائده، ٩٦.

٣٨. أبو حيان الأندلسي، ٧/٢٣٩.

٣٩. الأحزاب، ٥٦.

٤٠. ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، دار الكاتب العربي بمصر ١٩٦٨م، ب٦٦.

٤١. أبو حيان الأندلسي، ٣/٥٣١.

٤٢. آلعمران ١٢٢

٤٣. الأنفال ١٢

٤٤. البقرة ٤٥

٤٥. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، التحقيق الشيخ محي الدين، ط/٢،صـ٢/٦٠٤

٤٦. ابن مالك، شرح الكافية الشافية تحقيق د. أحمد عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ص٢/٧٠٨-٧٠٩

٤٧. الأنعام ٢٥

٤٨. الأنعام٨٠

٤٩. الأنعام١١١

٥٠. الأنعام١٠١

٥١. الأنعام ١٤٦

٥٢. سيبويه، الكتاب، طبع بولاق، سنة ١٣١٦هـ، صـ١/٢٧٤ ٥٣. الكهف ١٨

٥٤. عباس حسن صـ٢/٢٤٨

٥٥. أبو حيان صـ٦/١٠٥

٥٦. النساء ٩٠ ٥٧. آلعمران ١٦٨

٥٨. الأنعام ١٠٠

٥٩. والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ (و جاؤكم حصرة صدورهم) ابن الأنباري ١/٢٥٢-٢٥٣

٦٠. ابن يعيش ٢/٦٧، عباس حسن ٢/٣٧٢